

Analysis of the reality of Personal Insurance in the Insurance Market in Algeria: for the Period (2010-2022)

- **ali abbass brahim**¹: Professor lecturer A, Hassiba benbouali University of chlef, Algeria

Received:12/09/2024

Accepted :13/11/2024

Published :31/01/2025

Abstract

The study aimed to highlight the activity of personal insurance in Algeria following the implementation of the decision to separate it from property insurance activities. It analyzed the practical reality of this activity during the period (2010-2022) and assessed its impact on the overall performance of the insurance market using performance indicators. The study found a positive development in the volume of written premiums, contrasted with very modest levels for both the penetration and density indicators, which remain below the global average for the same period. This suggests that the results achieved after implementing the separation decision between personal insurance and property insurance do not meet the required levels. Consequently, the study recommended several measures that could potentially improve personal insurance activities in particular and enhance the overall performance of the insurance market in Algeria.

Key words: Insurance, personal Insurance, Performance Indicators, Algerian Insurance Market

Jel Codes Classification : G220, M210

1 - **ali abbass brahim**, Laboratory of Financial and banking systems and macroeconomic politics in the face of international fluctuations, b.aliabbass@univ-chlef.dz

تحليل واقع التأمين على الأشخاص في سوق التأمين بالجزائر- للفترة (2010-2022)

- براهيم علي عباس¹: أستاذ محاضر أ، جامعة حسنية بن بوعلوي بالشلف، الجزائر

تاريخ النشر: 2025/01/31

تاريخ القبول: 2024/11/13

تاريخ الإرسال: 2024/09/12

ملخص

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على نشاط تأمينات الأشخاص بالجزائر، وذلك عقب تطبيق قرار الفصل بينه وبين نشاط تأمينات الأضرار، أين تم تحليل الواقع العملي له خلال الفترة (2010-2022)، وبيان انعكاساته على أداء سوق التأمين ككل بتوظيف المؤشرات الأدائية. لتتوصل الدراسة إلى أن هناك تطور إيجابي في مؤشر حجم الأقساط المكتتبة، تقابله مستويات جد متواضعة لكل من مؤشر الاحتراق ومؤشر الكثافة، والتي تبقى دون المتوسط العالمي لها خلال نفس فترة الدراسة، وهو ما يوحي بأن النتائج المحققة بعد تطبيق قرار الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار لا ترقى إلى المستويات المطلوبة، لذلك أوصت الدراسة بجملة من التوصيات التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين نشاط تأمينات الأشخاص بصفة خاصة، وترقية أداء سوق التأمين بالجزائر بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: التأمين، تأمينات الأشخاص، المؤشرات الأدائية، سوق التأمين الجزائري.

التصنيف JEL: M210, G220

¹- براهيم علي عباس، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، b.aliabbass@univ-chlef.dz

مقدمة:

في الجزائر وككل مكان في العالم، يسعى سوق التأمين لديها لتأدية دورا حيويا في توطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، لذا فقد أولته السلطات العمومية باهتمام خاص، تجسد هذا الاهتمام في جملة من الإصلاحات عبر مراحل مختلفة، وقد أخذت كل مرحلة جوهرها من مبدأ النمط الاقتصادي السائد فيها، إذ كحتمية يُملئها الاتجاه نحو تبني الاقتصاد الموجه عقب الاستقلال، عُرف هذا السوق باحتكار الدولة له إلى غاية بداية التسعينات، أين شهد منعرجا هاما في تاريخه، إذ تماشيا مع تغير النمط الاقتصادي في هذه الفترة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، حقق تحررا نوعيا وانفتاحا غير مسبوق على المنافسة محليا ودوليا باعتبارها أساس للتقدم والرقي والنجاح. وقد تُوجت كل مرحلة من الإصلاحات بإصدار نصوص تشريعية وتنظيمية غيرت من طبيعة وهيكل هذا السوق، وساهمت بشكل أو بآخر فيما وصل إليه اليوم.

وللوقوف على مدى نجاعة الإصلاحات في الارتقاء بفعالية هذا السوق نحو الأفضل عبر المد التاريخي له، يتطلب الرجوع إلى مدى مُلامستها لمختلف نشاطاته، وباعتبار تأمينات الأشخاص من أهم تلك النشاطات ومن بين الدعامات الأساسية في المحافظة على استمراريته وبقائه، تجسدت إشكالية البحث في دراسة الواقع العملي لنشاط تأمينات الأشخاص عقب نفاذ تطبيق قرار الفصل بينها وبين تأمينات الأضرار، كمنعرج حاسم في خضم تلك الإصلاحات، وتحليل الواقع العملي له خلال الفترة (2010-2022)، وبيان انعكاسات ذلك على أداء سوق التأمين ككل. وعليه تم صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي :

- ما هو واقع التأمين على الأشخاص في سوق التأمين بالجزائر؟**أهداف الدراسة:**

- استنادا للإشكالية المطروحة، يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في الآتي:
- التعرف على الاطار التشريعي والمؤسسي لسوق التأمين في الجزائر عبر المد التاريخي له؛
 - تقييم نشاط تأمينات الأشخاص مقارنة بإجمالي سوق التأمين للفترة 2010-2022؛
 - استكشاف مدى نجاعة تطبيق قرار الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار؛
 - تقديم التوصيات التي من الممكن أن تعزز من نشاط تأمينات الأشخاص وتحسن من أداء سوق التأمين في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها بالنظر لمكانة تأمينات الأشخاص كنشاط أساسي في سوق التأمينات، يُعزز من تنوع المنتجات التأمينية، ويُساهم في استدامة نمو السوق بشكل عام، بما يدعم الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

منهجية الدراسة:

قصد الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية الدراسة، تم استخدام المنهج الاستنباطي في تبيان الاطار التشريعي والمؤسسي لسوق التأمين في الجزائر، واستخدام المنهج الاستقرائي في تحليل الواقع العملي لنشاط تأمينات الأشخاص نسبة إلى إجمالي السوق للفترة 2010-2022، واستقراء النتائج المتحصل عليها وتفسيرها.

I- عرض التطور التشريعي والمؤسسي لسوق التأمين في الجزائر

I-1- التطور التشريعي لسوق التأمين في الجزائر

ارتبط التطور التشريعي لسوق التأمين في الجزائر بالمراحل التاريخية التي مر بها هذا البلد، مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة الاستقلال وما بعد الاستقلال، لكل منها مميزاتا ظرفية، السياسية والاقتصادية، وبالتالي نصوصها التشريعية، غير أن أهم التغيرات والتحولات التي شهدتها سوق التأمين بصفة عامة ونشاط تأمينات الأشخاص به بصفة خاصة تميزت بها مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي يمكن التعرض لها في الآتي:

في سنة 1962 رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي، إلا أنه بتاريخ 31 ديسمبر 1962 صدر القانون رقم 157/62 يقضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال إلا ما كان منها مخالفا للسيادة الوطنية أو يكتسي طابعا تمييزيا، وقد نجم عن هذا القانون استمرار تطبيق التشريعات الفرنسية في مجال التأمين، والذي بقي أصلا مستغلا من قبل الشركات الأجنبية غداة الاستقلال، إذ بلغ عددها آنذاك أكثر من 160 مؤسسة، وفي ظل غياب الرقابة عليها تمكنت هذه الأخيرة عبر قناة إعادة التأمين من تحويل وبشكل مستمر لرؤوس الأموال نحو الخارج، غير أن السلطات العمومية سرعان ما شعرت بالخطر الذي يهدد السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد بصفة عامة وللمؤمن لهم بصفة خاصة، الذين كانوا يخشون أن لا تستمر هذه المؤسسات بالتزاماتها اتجاههم. (KPMG, 2015) وإزاء هذه الوضعية قام المشرع الجزائري بسن مجموعة من القوانين منها:

- القانون رقم 201/63 مؤرخ في 08 جوان 1963 يتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطا بالجزائر، والتي تمثلت خصوصا في قرض الاعتماد، وهو إجراء إداري يتعين على كل شركة أن تحصل عليه لممارسة نشاطها، وللحصول على هذا الاعتماد كان يتطلب دفع ضمان مالي يقدر بـ 25% من معدل الأقساط الصافية الصادرة من الشركة في السنوات الخمس الأخيرة. (قانون رقم 201/63، 1963)

- القانون رقم 197/63 مؤرخ في 08 جوان 1963 يتضمن تأسيس إعادة التأمين القانوني وإنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، حيث أصبح هذا الصندوق يتحصل وبصفة إجبارية على ما نسبته 10% عن كل الأخطار المكتتب بها من قبل الشركات الأجنبية داخل الوطن. (قانون رقم 197/63، 1963)

وكنتيجة لهذه القوانين المشار إليها، توقفت أغلب المؤسسات العاملة في السوق الجزائري عن مزاوله نشاطها، وهذا دون مراعاة التصفية المعمول بها وبدون دفع التعويضات التي عليها، ولم يبق في السوق الجزائري للتأمين آنذاك سوى بعض المؤسسات والتي قدر عددها بـ 17 مؤسسة. (حميدوش، 2011)

وفي سنة 1966، تأصل تدخل الدولة في تسيير وملكية القطاع، إذ بسطت سيادتها على كافة شركات التأمين القائمة آنذاك باتخاذ تدابير تقضي تأميمها، وقد تجسد ذلك بسن التشريعات الآتية:

- الأمر رقم 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين. (الأمر رقم 127/66، 1966)

- الأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتضمن تأميم الشركة الجزائرية للتأمين. (الأمر رقم 129/66، 1966)

وفي سنة 1973، تم إعادة هيكلة نشاط إعادة التأمين، إذ تطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (الأمر رقم 54/73، 1973)، وذلك للقيام بعمليات إعادة التأمين في جميع أشكالها والتي تفوق قدرة الشركات الوطنية، كما اختصت لوحدها بممارسة عمليات إعادة التأمين عن كل نوع مع الخارج. (مرسوم رقم 50/74، 1974) وفي نفس السنة، وكنتيجة حتمية لغرض فرض السيادة الوطنية من جهة، ولغرض التأصل في النظام الاشتراكي من جهة أخرى، تم إلغاء القانون رقم 157/62 الذي يقضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية-السابق ذكره أعلاه- وذلك بموجب الأمر رقم 29/73 المؤرخ في 05 جويلية 1973، ليدخل هذا الأمر حيز التنفيذ ابتداء من 05 جويلية 1975 (أمر رقم 29/73، 1973)، وبذلك ألغى سريان مفعول التشريعات الفرنسية في مجال التأمين، دون أن يحل محله قانون تأمينات جزائري كامل متكامل.

وفي سنة 1976، وبعد إعادة هيكلة قطاع التأمين بغرض مواكبة التحولات الاقتصادية، ظهر مبدأ التخصص، أي أن كل شركة تأمين تختص بالتأمين على فرع معين من فروع التأمين، وهو الشيء الذي أدخل مبدأ المنافسة بين الشركات من جهة، وعزز من احتكار الدولة لقطاع التأمين من جهة أخرى.

وفي سنة 1980، ولغرض مسايرة التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة آنذاك، صدر الأمر رقم 07/80 المؤرخ في 09 أوت 1980 والمتعلق بالتأمينات (أمر رقم 07/80، 1980)، وهو أول قانون جزائري متكامل في مجال التأمين، وُجد لإخضاع قطاع التأمين للنظام الاشتراكي بصفة أكبر، وجعله يتوافق مع نشاط باقي القطاعات، باعتبار أن التأمين أداة من أدوات الدولة لتوجيه ومراقبة الاقتصاد.

وفي سنة 1989، وبعد الاصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني تمهيدا للدخول في اقتصاد السوق، من خلال اصدار السلطات للقانون رقم 04/88 المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المتضمن القانون التجاري، وكذا اصدار القانون رقم 01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤرخين في 12 جانفي 1988، تمتعت شركات التأمين على غرار باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية باستقلالية أكبر، وفتحت لها المجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين، مما نتج عنه التخلي عن احتكار النشاط والعمل وفق مبدأ التخصص.

وفي سنة 1995، ولغرض التكيف مع التوجه الاقتصادي الجديد، صدر الأمر رقم 07/95 بتاريخ 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، الذي ألغى احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين وفتح السوق أمام المتعاملين الخواص جزائريين وأجانب، كما سمح لشركات التأمين بتوزيع منتجاتها عبر وسطاء التأمين، ليُعطي بذلك أفاق جديدة للمنافسة في قطاع التأمين، بما يسمح بزيادة نشاطه وفعاليته.

وفي سنة 2006، بالرغم من أن الأمر 07/95 السابق ذكره أعلاه، قد أعطى نفسا جديدا للقطاع، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هدف إخضاع هذا القطاع إلى منطق السوق، مما أدى بالسلطات إلى تعديل وتتميم هذا الأمر بموجب القانون 04/06 المؤرخ بتاريخ 20 فيفري 2006، والذي أقر جملة من التدابير لتعزيز تنافسية القطاع وتحسين أدائه، منها تعزيز نشاط التأمينات على الأشخاص، إنشاء التأمين المصري، فصل نشاط تأمينات الأشخاص عن نشاط تأمينات الأضرار، فتح السوق لفروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية، كما تم إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات لتتولى ممارسة رقابة الدولة على التأمين وإعادة التأمين.

I-2- الممارسة المؤسسية لنشاط التأمين في الجزائر

يضم سوق التأمين الجزائري 25 شركة في نهاية سنة 2022، منها 13 شركة تأمين على الأضرار 09 شركات تأمين على الأشخاص، بالإضافة إلى 03 شركات متخصصة منها اثنتين في تأمين القروض -قرض التصدير والقرض العقاري- والأخرى في إعادة التأمين، وهي موزعة كالتالي:

الجدول رقم (01): المؤسسات المكونة لسوق التأمين في الجزائر لسنة 2022

التصنيف القانوني	التصنيف الفني	اسم الشركة	تاريخ النشأة	تاريخ آخر قرار اعتماد
شركات تأمين الأضرار	شركات تأمين الأضرار	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	1963/06/08	2011/07/14
		الشركة الوطنية للتأمين SAA	1963/12/12	2011/07/14
		الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	1985/04/30	2011/07/14
		الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CASH	1999/10/04	2011/07/14
شركات تأمين الأشخاص	شركات تأمين الأشخاص	الجزائرية للتأمينات 2A	1997/05/06	2011/07/14
		ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين TRUST	1997/11/18	2011/07/14
		الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	1997/02/15	2011/07/14
		شركة السلامة SALAMA	1999/04/13	2011/07/14
		العامية للتأمينات المتوسطة GAM	2001/07/08	2011/07/14
		أليانس للتأمينات Alliance assurance	2005/07/30	2011/07/14
		أكسا الجزائر للتأمينات الأضرار AXA-dom	2011/10/03	2011/10/03
		الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	1972/12/02	2011/07/14
		الجزائرية للتكافل العام	2022/05/30	2022/05/30
		تأمين لايف الجزائر تالا TALA	2011/03/09	2011/03/09
شركات تأمين الأشخاص	شركات تأمين الأشخاص	كرامة للتأمين CAARAMA	2011/03/09	2011/03/09
		مصير حياة MACIR Vie	2011/08/11	2011/08/11
		كارديف الجزائر CARDIF Eldjazair	2006/10/11	2006/10/11
		أمانة للتأمين AMANA -SAPS	2011/03/10	2011/03/10
		أكسا الجزائر للتأمينات على الحياة AXA- vie	2011/11/02	2011/11/02
		الشركة الجزائرية الخيرية لتأمين الأشخاص AGLIC	2015/02/23	2015/02/22
		التعاضدي Le mutualiste	2012/01/05	2012/01/05
		الجزائر المتحدة للتكافل العائلي	2022/09/21	2022/07/25
		الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX	1996/01/10	2000/06/26
		شركة تسيير القرض العقاري SGSI	1997/11/05	1999/05/18
شركات تأمين الأشخاص	شركات تأمين الأشخاص	الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR	1973/10/01	2005/05/29

Source: (Conseil National des Assurances, 2024)

يلاحظ مما سبق في الجدول أعلاه، أن قطاع التأمين في الجزائر يتميز بوجود سوقين، الأول خاص بتأمينات الأضرار، والثاني خاص بتأمينات الأشخاص، وهو تصنيف وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، فرضه المشرع في آخر تعديل لقانون التأمينات، ودخل حيز التنفيذ في سنة 2011، كما يلاحظ أنه يندرج ضمن كل سوق من هاذين السوقين أنواع مختلفة من شركات التأمين، عمومية، خاصة، مختلطة، تعاضدية، وهو تصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة، كما يلاحظ كذلك وجود ضمن هذا السوق لبعض شركات التأمين المتخصصة.

وعليه، نستنتج مما سبق أن المشرع الجزائري كرس مبدأ التنوع في أصناف شركات التأمين النشطة داخل هذا السوق، وذلك كبادرة اهتمام فعلية، لضمان زيادة نجاعته والارتقاء بفعاليته.

II- تحليل الواقع العملي لتطور نشاط تأمينات الأشخاص في الجزائر

II-1- تطور مؤشر عدد مؤسسات تأمين الأشخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

يقيس هذا المؤشر مدى تطور سوق التأمينات، من خلال متابعة التغيرات في عدد المؤسسات العاملة فيه، إذ تعد مؤسسات التأمين المحرك الأساسي له، حيث كلما زاد عددها زادت التنافسية والنشاط داخل السوق. ويمكن الوقوف على مدى تطور عدد مؤسسات تأمينات الأشخاص نسبة إلى إجمالي السوق من خلال هذا المؤشر حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد مؤسسات تأمينات الأشخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

السنة	تأمينات الأشخاص		إجمالي السوق		التموقع إلى إجمالي السوق (%)
	العدد	النمو (%)	العدد	النمو (%)	
2010	01	-	16	-	06.25
2011	06	600	22	37.50	27.27
2012	07	16.67	23	04.55	30.43
2013	07	00	23	00	30.43
2014	07	00	23	00	30.43
2015	08	14.29	24	04.35	33.33
2016	08	00	24	00	33.33
2017	08	00	23	04.17-	34.78
2018	08	00	23	00	34.78
2019	08	00	23	00	34.78
2020	08	00	23	00	34.78
2021	08	00	23	00	34.78
2022	09	12.50	25	08.70	36.00

Source: (UAR, 2010-2022)

نستنتج مما سبق في الجدول أعلاه، أن قرار الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص الذي دخل حيز التنفيذ في بداية جويلية 2011، كان له الأثر المباشر في الرفع من عدد مؤسسات التأمين النشطة في سوق التأمينات بالجزائر، إذ انتقل من 16 إلى 22 مؤسسة ونسبة نمو تقدر بـ 37.5% في أول سنة من تطبيق قرار الفصل، ليستقر في نهاية سنة 2022 عند 25 مؤسسة ونسبة نمو 56.25% مقارنة بسنة ما قبل قرار الفصل 2010 والمعتمدة كسنة أساس لفترة الدراسة، لكن بالرغم من ذلك يبقى هذا العدد ضئيل مقارنة بعدد المؤسسات الموجودة في أسواق التأمين العربية والعالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وبعد الرجوع إلى آخر قرارات منح الاعتماد الخاصة بمؤسسات التأمين النشطة في سنة 2010 والمقدر عددها بـ 16 كما هو مذكور، نجد أن هناك مؤسسة واحدة (01) فقط مارست نشاط تأمينات الأشخاص كتخصص وحيد، وهي مؤسسة كارديف الجزائر، في حين نجد 10 مؤسسات مارست نشاط تأمينات الأشخاص إلى جانب تأمينات الأضرار، وذلك باستثناء التعااضديات والمؤسسات المتخصصة، لكن بداية من سنة 2011، ومع دخول قرار الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار حيز التنفيذ، تم استحداث 05 مؤسسات

أخرى متخصصة في نشاط تأمينات الأشخاص، ليرتفع عددها بالتدريج ويستقر عند 09 مؤسسات بنهاية سنة 2022، ونسبة نمو تقدر بـ 50 % مقارنة بسنة 2011، هذا النمو قابلته زيادة في نسبة التمتع إلى إجمالي السوق، إذ ارتفعت من نسبة 27.27 % المسجلة في أول سنة التطبيق 2011 إلى نسبة 36 % في نهاية سنة 2022.

II-2- تطور مؤشر حجم أقساط تأمينات الأشخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

يُعد مؤشر حجم الأقساط المكتتبة من الأدوات الأساسية لتقييم أداء ونمو سوق التأمينات، ويمكن الوقوف على مدى أداء ونمو نشاط تأمينات الأشخاص مقارنة بإجمالي السوق من خلال هذا المؤشر حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور أقساط تأمينات الأشخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

السنة	تأمينات الأشخاص		إجمالي السوق		التمتع إلى إجمالي السوق (%)
	الانتاج (مليون دج)	النمو (%)	الانتاج (مليون دج)	النمو (%)	
2010	715	-	81713	-	00.88
2011	1703	138.18	86675	06.07	01.96
2012	6916	306.10	99630	14.94	06.94
2013	8168	18.10	113995	14.41	07.17
2014	8527	04.39	125504	10.09	06.79
2015	10075	18.15	127900	01.90	07.88
2016	11240	11.56	129561	01.29	08.68
2017	13434	19.51	133685	03.18	10.05
2018	12727	-05.26	137732	03.02	09.24
2019	13612	06.95	144451	04.87	09.42
2020	12007	-11.79	137556	-04.77	08.73
2021	13077	08.91	144773	05.24	09.03
2022	16284	24.52	155886	07.67	10.45

Source: (UAR, 2010-2022)

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، يتبين أن إنتاج التأمين في السوق الجزائري شهد نموا مستمرا خلال الفترة محل الدراسة، حيث قفزت من 81713 مليون دج في سنة 2010 إلى 155889 مليون دج في سنة 2022، مما يعني أن معدل النمو بلغ حوالي 90.70 %، وقيمة مضافة قدرها 74173 مليون دج خلال هذه الفترة. وفي ذات السياق، وللوقوف على مدى تطور تأمينات الأشخاص خلال نفس الفترة محل الدراسة، وبشكل واقعي ومنطقي، لا بد من دراسة وتحليل هذه الفترة على مرحلتين، سنة تطبيق قرار الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار، وسنة ما قبلها وما بعدها كمرحلة أولى، وباقي سنوات الدراسة كمرحلة ثانية.

ففي المرحلة الأولى نقف على مدى تطور إنتاج تأمينات الأشخاص على أساس اعتبارين:

باعتبار تأمينات الأشخاص كسوق منفصل عن تأمينات الأضرار، يمارس نشاطه بمؤسساته المتخصصة - كما ورد في التقارير السنوية لسوق التأمينات - ونجد أن إنتاج هذا السوق شهد قفزة نوعية متزايدة خلال الثلاث سنوات الأولى للدراسة، إذ انتقل من 715 مليون دج المسجلة في سنة 2010 إلى 1703 مليون دج في سنة 2011، أي بمعدل نمو 138.18 %، ثم انتقل إلى 6916 مليون دج في سنة 2012، أي بمعدل نمو 306.10 %. وعليه يظهر للوهلة الأولى، أن هذا السوق قد حقق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة، وهو تطور

منطقي مقارنة بالتطور الذي شهده عدد المؤسسات المتخصصة في هذا النشاط بالتوازي مع نفس فترة الدراسة، إذ انتقل عددها من 01 إلى 06 ثم إلى 07 مؤسسات.

باعتبار تأمينات الأشخاص كنشاط، ونجد أنه في سنة 2010 وخلال السداسي الأول من سنة 2011، بالإضافة إلى مؤسسة كارديف الجزائر التي مارست تأمينات الأشخاص كنشاط مستقل، هناك 10 مؤسسات أخرى مارسته إلى جانب تأمينات الأضرار. وعليه باحتساب إنتاج هذه الأخيرة يصبح الانتاج الكلي لنشاط تأمينات الأشخاص خلال سنتي 2010 و2011، بقيمة 7533 و6761 مليون دج على التوالي (UAR, 2010)، وهنا يظهر جليا أن هذا النشاط قد حقق تراجعاً ملحوظاً من حيث معدل النمو السنوي، إذ بلغ نسبة - 10.24%، بدلا من 138.18% المسجلة في نهاية سنة 2011، وبلغ نسبة 02.29% بدلا من 306.10% المسجلة في نهاية سنة 2012، وهو تراجع منطقي باعتبار أن سنة 2011 هي سنة انتقالية، انتهى خلالها اعتماد 10 مؤسسات ممارسة لهذا النوع من النشاط ضمن عملياتها التأمينية.

وفي المرحلة الثانية، وعلى أساس الاعتبار الثاني من المرحلة الأولى، يمكن دراسة وتحليل الفترة المتبقية من الدراسة، والتي شهدت خلالها تأمينات الأشخاص تطورا في الإنتاج وبوتيرة متزايدة، حيث قفزت من 7533 مليون دج في سنة 2010، إلى 16284 مليون دج في سنة 2022، مما يعني أن معدل النمو بلغ حوالي 116.17%، وبقيمة مضافة قدرها 8751 مليون دج خلال هذه الفترة.

وبمقارنة القيمة المضافة لإنتاج تأمينات الأشخاص إلى إجمالي سوق التأمين، نجد أن هناك مساهمة ملموسة تقدر بنسبة 11.80%، يُقابلها استقرار ملحوظ في نسبة التوقع إلى إجمالي السوق، والتي تراوحت ما بين (06%- 11%) لفترة الدراسة ذاتها، مسجلة بذلك نسبة تموقع متوسطة في حدود 08.50%.

II-3- تطور مؤشر الاختراق لنشاط تأمينات الأشخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

يُعبّر مؤشر الاختراق على مدى اسهام قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قياس نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام. وباعتماد أقساط التأمين المباشرة المحددة في الجدول رقم (03) يمكن الوقوف على نسبة إسهام نشاط تأمينات الأشخاص وإجمالي سوق التأمين في الجزائر من خلال هذا المؤشر حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (04) تطور مؤشر الاختراق لنشاط تأمينات الأشخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

السنة	الناتج الداخلي الخام (الوحدة : مليون دج)	تأمينات الأشخاص (الوحدة: %)	إجمالي السوق (الوحدة: %)
2010	13244716	0.06	0.62
2011	15924670	0.04	0.54
2012	17611810	0.04	0.57
2013	18231035	0.05	0.63
2014	19253765	0.04	0.65
2015	18879025	0.05	0.68
2016	19783349	0.06	0.66

0.63	0.06	21071656	2017
0.61	0.06	22683845	2018
0.63	0.06	23090099	2019
0.66	0.06	20902124	2020
0.58	0.05	25157827	2021
0.49	0.05	32028423	2022

Source: (Office National des Statistiques, 2023) (BANK OF ALGERIA, 2023)

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، يتبين أن مؤشر اختراق قطاع التأمين ككل سجل انخفاضا ملحوظا وبشكل متذبذب، إذ لم تصل نسبته في أحسن حالاتها إلى 01% خلال كل فترة الدراسة، حيث سجل نسبة 0.68% خلال سنة 2015 كحد أقصى، ونسبة 0.49% خلال سنة 2022 كحد أدنى. وفي ذات السياق، يتبين أن مؤشر اختراق نشاط تأمينات الأشخاص هو الآخر يكاد يكون مهملا، إذ لم تصل نسبته إلى 0.1%، بل لم تتعدى سوى بضع أجزاء منه، حيث تراوحت طيلة فترة الدراسة ما بين 0.04% و 0.06%.

وعليه، نستنتج أن مساهمة كل من نشاط تأمينات الأشخاص بصفة خاصة وقطاع التأمين ككل بشكل عام، في نمو الاقتصاد الوطني تبقى مساهمة نسبية محدودة جدا، وفي حال المقارنة مع المستويات العالمية لهذا المؤشر يمكن القول أنها مساهمة ضئيلة ومتواضعة للغاية.

II-4- تطور مؤشر الكثافة لنشاط تأمينات الأشخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

يستخدم مؤشر كثافة التأمين لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمين، وهو يعبر عن مدى انفاق الفرد الواحد على التأمين، من خلال قياس نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي عدد السكان. وباعتماد أقساط التأمين المباشرة المحددة في الجدول رقم (03) يمكن الوقوف على حصة أو نصيب الفرد من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في نشاط تأمينات الأشخاص وإجمالي سوق التأمين بالجزائر من خلال هذا المؤشر حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (05) تطور مؤشر الكثافة لنشاط تأمينات الأشخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2010-2022

السنة	الكثافة السكانية (الوحدة : مليون نسمة)	تأمينات الأشخاص (الوحدة : دج)	إجمالي السوق (الوحدة : دج)
2010	35.9	209.83	2276.13
2011	36.7	184.22	2361.72
2012	37.4	184.92	2663.90
2013	38.2	213.81	2984.16
2014	39.1	218.08	3209.82
2015	39.9	252.51	3205.51
2016	40.8	275.49	3175.51
2017	41.7	322.16	3205.88
2018	42.5	299.46	3240.75
2019	43.4	313.64	3328.36
2020	44.2	271.65	3112.13

3188.83	288.04	45.4	2021
3381.48	353.23	46.1	2022

Source: (Office National des Statistiques, 2024)

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، يتبين أن مؤشر كثافة التأمين للقطاع ككل عرف زيادة متذبذبة من سنة إلى أخرى، مقارنة بنسبة الأساس لفترة الدراسة، حيث سجل ما قيمته 2276.13 دج خلال سنة 2010 كحد أدنى، وما قيمته 3381.48 دج خلال سنة 2022 كحد أقصى. وفي ذات السياق، حقق مؤشر الكثافة لنشاط تأمينات الأشخاص تطورا مستمرا هو الآخر من سنة إلى أخرى مقارنة بنسبة الأساس لفترة الدراسة، حيث سجل ما قيمته 209.83 دج خلال سنة 2010 كحد أدنى، وما قيمته 353.23 دج خلال سنة 2022 كحد أقصى.

وعليه، يلاحظ من القراءة الأولية للتحليل السابق، أن هذا المؤشر قد عرف تطورا إيجابيا، وهو تطور منطقي إذا ما تم مقارنته بالتطور الذي شهده الدخل الوطني للفرد بالتوازن مع نفس فترة الدراسة، لكن عند مقارنة هذا المؤشر مع المستويات العالمية له، يتضح جليا أن نتائجه بعيدة تماما عن تلك المستويات، مما يعني أن التطور الإيجابي لهذا المؤشر هو تطور نسبي وجد بسيط.

خاتمة:

من خلال استعراض محتوى هذه الورقة البحثية تتضح أهمية نشاط تأمينات الأشخاص كأحد المجالات الأساسية للصناعة التأمينية، والتي تعتبر بدورها الركيزة الأساسية للتنمية والداعم للاقتصاد في جميع مجالاته، لذلك أولت الجزائر اهتماما بالغاً في إعادة تنظيم سوق التأمينات لديها بعد الاستقلال، فتماشيا مع انتهاجها للنمط الاقتصادي الموجه آنذاك، عُرف هذا السوق باحتكار الدولة له إلى غاية بداية التسعينات، أين شهد انفتاحا نوعيا على المستويين المحلي والدولي، وذلك مواكبة لنمط اقتصاد السوق الذي تبنته في هذه الفترة. وعلى هذا الأساس فإن تطور ونمو سوق التأمينات لديها بقي مرهون بالنمط الاقتصادي المتبع من قبلها والإصلاحات التي شهدها.

ولاستكشاف مدى نجاعة الإصلاحات التي شهدها هذا التحول في سوق التأمينات بالجزائر، تم التعرض لنشاط تأمينات الأشخاص به، وذلك عقب نفاذ تطبيق قرار الفصل بينها وبين تأمينات الأضرار، كمنعرج حاسم في خضم تلك الإصلاحات، وتحليل الواقع العملي له خلال الفترة (2010-2022)، وبيان انعكاسات ذلك على أداء سوق التأمين ككل، والذي أضفى إلى النتائج الآتية:

- أن هناك تطور ملحوظ في العدد الإجمالي للشركات النشطة في سوق التأمينات، إذ بلغ معدل النمو خلال فترة الدراسة 56.25% بعدد إضافي قدره 09 شركات، وهو الشيء الذي يُعزى إلى ارتفاع عدد الشركات الممارسة لنشاط تأمينات الأشخاص، إذ انتقل عددها من 01 شركة في نهاية 2010 إلى 09 شركات في نهاية 2022، مسجلة بذلك نسبة متوقع متوسطة إلى إجمالي السوق 30.88% لنفس الفترة؛
- أن هناك ثبات في نوعية المنتجات التي تقدمها شركات تأمين الأشخاص، باعتبار أن طرح أي منتج جديد خاضع للسلطة التشريعية؛

- أن إنتاج نشاط تأمينات الأشخاص سجل تطوراً مستمراً خلال فترة الدراسة بمعدل نمو 116.17% وقيمة مضافة 8751 مليون دج، وهذا بالموازاة مع التطور الذي شهده إجمالي إنتاج قطاع التأمين لنفس الفترة، بمعدل نمو 90.70% وقيمة مضافة 74173 مليون دج؛
- أن بمقارنة القيمة المضافة لإنتاج نشاط تأمينات الأشخاص إلى إجمالي إنتاج سوق التأمينات، خلال فترة الدراسة، نجد أن هناك مساهمة ملموسة تقدر بـ 11.80%، يقابلها استقرار ملحوظ في نسبة التوقع إلى إجمالي السوق بمتوسط 8.50%.
- أن مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، وفقاً لمؤشر الاختراق، تبقى مساهمة نسبية، متواضعة للغاية، إذ لم تصل نسبتها إلى 0.1% بالنسبة لنشاط تأمينات الأشخاص و 01% بالنسبة لإجمالي السوق طيلة فترة الدراسة؛
- أن إنفاق الفرد على التأمين وفقاً لمؤشر الكثافة، يبقى دون المتوسط العالمي، وذلك بالرغم من تحسنه الملحوظ خلال فترة الدراسة، إذ بلغت قيمته في حدها الأقصى 353.23 دج بالنسبة لنشاط تأمينات الأشخاص و 3381.48 دج بنسبة لإجمالي سوق التأمينات.
- وبناءً على ما تقدم من نتائج يوصي الباحث بما يلي:
- ابتكار وترويج منتجات تأمينية تتناسب مع ثقافة المجتمع تستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض؛
- كبديل عن المنتجات التقليدية لتأمينات الأشخاص، لا بد من تعزيز نشاط التأمين التكافلي، عبر توسيع نطاق التوعية به وتقديم منتجات تأمينية مبتكرة تلي احتياجات مختلف الفئات؛
- العمل على تعزيز التعاون بين شركات التأمين على الأشخاص وقطاع الرعاية الصحية، بالشكل الذي يحسن من جودة الخدمة المقدمة ويوسع من نطاق التغطية التأمينية؛
- العمل على زيادة الوعي التأميني بأهمية تأمينات الأشخاص، من خلال تكثيف أساليب الدعاية والاشهار؛
- يجب على شركات التأمين على الأشخاص الاستثمار في الرقمنة وتطوير منصات الكترونية لتسهيل الوصول إلى منتجاتها التأمينية؛
- يجب على الهيئات المعنية تبني الدراسات المتخصصة والمتعمقة في مجال تأمينات الأشخاص، لدعم وتطوير هذا النشاط الحيوي من قطاع التأمين؛
- ضرورة مراجعة وتطوير التشريعات التي يخضع لها نشاط تأمينات الأشخاص كما يتماشى مع المبادئ الأساسية الصادرة عن الهيئات الدولية ذات الاختصاص، ومحاولة مقارنتها بنماذج الدول المتطورة في هذا المجال.

- الإحالات والهوامش

قائمة المراجع باللغة العربية

1. الأمر رقم 127/66. (1966/05/27). المتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 1966.
2. الأمر رقم 129/66. (1966/05/27). المتضمن تأسيس الشركة الجزائرية للتأمين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 1966.
3. الأمر رقم 54/73. (1973/10/01). المتضمن إحداث الشركة المركزية لإعادة التأمين والمصادقة على قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، 1973.
4. أمر رقم 29/73. (1973/07/05). يتضمن إلغاء القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 والرامي إلى تمديد حتى إشعار آخر لمفعول التشريع النافذ إلى غاية 31 ديسمبر 1962. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 1973.
5. أمر رقم 07/80. (1980/08/09). يتعلق بالتأمينات . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 1980.
6. حورية حميدوش. (2011). دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر في الفترة 1995-2010 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
7. قانون رقم 197/63. (1963/06/08). يتضمن تأسيس إعادة التأمين القانوني وإنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 38، 1963.
8. قانون رقم 201/63. (1963/06/08). يتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي نشاطها بالجزائر. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، 1963.
9. مرسوم رقم 50/74. (1974/01/31). المتضمن إيقاف نشاط إعادة التأمين مع الخارج الممارس من قبل الشركة الوطنية للتأمين وإحالة إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 1974.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

10. Conseil National des Assurances . (2024). Consulté le 09 01, 2024, sur <https://cna.dz/acteur/societes-dassurance/>
11. Office National des Statistiques. (2024). Consulté le 09 01, 2024, sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf
12. BANK OF ALGERIA. (2023). *rapport annuel (evolution economique et monetaire en algerie)*. alger.
13. KPMG. (2015). *guide des assurances en algerie* (éd. 2015). alger.
14. Office National des Statistiques. (2023). *les comptes nationaux economiques 2001-2022 base 2001 équilibres ressources-emplois*. alger.
15. UAR. (2011-2022). *activité des assurances en algerie*. alger.
16. UAR. (2010). *activité des assurances en algerie*. alger.
17. UAR. (2022). *activité des assurances en algerie*. alger